مـدى ارتباط اتجاهات التدريـس و البحـث في مجال العلـوم السياسيـة بالقضايـا و التحديـات المطروحـة علـى الواقـع العربـي

الأستاذة منيرة بلعيد
قسم العلوم السياسية
جامعة الإخوة منتوري قسنطينة

مقدمـــة:

منذ العصر الإغريقي القديم وحتى القرون الوسطى لم يكن هناك بشكل عام تخصص أكاديمي أو فكري، كانت الفلسفة تعني بالبحث في مجمل شؤون المعرفة الإنسانية التي كانت واحدة وغير مجزئة. لكن مع إزدياد ونمو هذه الأخيرة من جهة، وما شهدته حياة الإنسان من تطورات من جهة أخرى، أخذت المعرفة تنقسم إلى فروع مختلفة، إلى أن ظهرت العلوم السياسية كحقل علمي وكفرع تعليمي أكاديمي إرتبط وتطور مثله مثل باقي فروع المعرفة والعلوم الأخرى بالتطورات والتجارب التي شهدتها البشرية منذ القديم وحتى يومنا هذا.

وقد واجه الفكر البشري تحديات عميقة سعيا منه لفهم وتفسير العملية السياسية تفسيرا علميا، إلماما واعيا بكل عواملها وعلى ضوء واقعها الإجتماعي، الإقتصادي، الحضاري والثقافي... إلخ. وذلك للسيطرة عليها ولتحقيق أهداف فكرية ومعنوية. فالواقع كان ولا يزال دائما بمثابة الأساس لفهم وتفسير وتطوير العلوم السياسية ونظرياتها، التي تعد أحد فروع المعرفة التي تنفرد بمعالجة الظواهر السياسية بمنهج تجريبي[1].

ووعيا وإدراكا من الباحث العربي –شأنه شأن غيره من الباحثين في العالم الغربي– بأهمية هذه النقطة، سعى وعمل دائما على دراسة الواقع أو البيئة التي تتم وتتطور خلالها الظاهرة والعملية السياسية –حتى وإن لم تكن بالشكل وبالقدر المطلوب– محاولا فهمها وتقديم تفسيرات دقيقة للتطورات التي تشهدها هذه البيئة وإنعكاساتها على البلدان العربية، خاصة وأن هذه البلدان تشهد تغييرات وتحديات عديدة شملت جميع الميادين: السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية، في ظل تحولات دولية وإقليمية متتالية ومتسارعة، إنعكست وأثرت –سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة– على هذه البلدان. وهذا ما سوف يضعها أمام جدول أعمال مضاعف ومعقد، يتطلب جهدا متميزا. فالكلام عن التحديات المطروحة على البلدان العربية ودراسة وتدريس العلوم السياسية في هذه البلدان كلام في موضوع واحد، وهذه ما يدفعنا إلى محاولة الكشف عن هذه العلاقة وذلك بطرح السؤال التالي: "**ما مدى إرتباط إتجاهات التدريس و البحث في مجال العلوم السياسية بالقضايا والتحديات المطروحة على الواقع العربي؟**".

وبغرض التوصل إلى إجابة لهذا السؤال قمنا بتقسيم الموضوع إلى محورين أساسيين:

أولا: التحديات المطروحة على واقع البلدان العربية.

ثانيا: أولويات التدريس والبحث في مجال العلوم السياسية في البلدان العربية.

أولا/ التحديـات المطروحـة علـى واقـع البلدان العربيـة:

لم تعد ملامح الواقع العربي الحالي ترتبط بظروف المنطقة وحدها، بل بعوامل إقليمية ودولية مختلفة،

شكلت معالم المرحلة الراهنة، كإنهيار النظام الدولي القديم، بدء عملية التسوية الشاملة للصراع العربي- الإسرائيلي، بروز ظاهرة التكتلات الإقتصادية الدولية، دخول مرحلة الثورة الصناعية الثالثة وصعود النزاعات الدينية والعرقية والقومية في العالم، ...إلخ.

وعند الحديث عن التحديات المطروحة على البلاد العربية تثور في الذهن على الفور مستويات أربعة للتأثير يمكن أن تنبع منها تلك التحديات: المستوى القطري، المستوى العربي-العربي، المستوى الإقليمي والمستوى الدولي، والمشكلة أن هذه المستويات تبدو متداخلة إلى حد بعيد يستحيل معه الفصل بينها في كثير من الأحيان إلا لغرض الوضوح الأكادمي.

I- التحديـــات القطريـــة :

إن أهم ما يواجه الأقطار العربية من تحديات داخلية هي التبعية التي يكون جوهرها عدم التكافؤ والتخلف، حيث نجد أن نخبة من المثقفين العرب تطلق عبر تقرير"التنمية العربية" سنويا الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صرخة مدوية لتدارك تخلف الأقطار العربية عن الإلتحاق بركب التنمية والتقدم العالميين، ولإستنهاضهم من مستنقعات الجهل والإنغلاق على الذات.

وعموما يمكن حصر أهم ما تعاني منه معظم الأقطار العربية من تحديات داخلية فيما يلي:

1- سيـــاسيـــا:

تتميز الأقطار العربية عموما بتخلف سياسي تتمثل مؤشراته في ضعف كل من المشاركة السياسية والتداول على السلطة وإحتكارها من قبل نخب أو قوى معينة دون سواها وضعف المؤسسية وعدد ودور الأحزاب وضعف هامشية دور المجتمع المدني، إضافة إلى تدهور الديمقراطية وإنتهاك حقوق الإنسان حين تركزت السلطة في أيدي الأقلية المستغلة التي تستخدم أسلوب القمع والقهر للحفاظ على سلطتها وتكريس إستغلالها للحفاظ على مصالحها الخاصة.

2- إقتصـــاديـــا:

تتميز الأقطار العربية بإختلال قائم على أصعدة واسعة من أهمها:

- تأرجح معدلات نمو الدخل وتراجعها.
- إختلال هيكلي مزمن في القاعدة الإنتاجية (إنحسار القطاع الزراعي، عدم نضوج القاعدة الصناعية، ضخامة حجم القطاع الخدمي، إضافة إلى تردي مستويات الإنتاجية في عموم القطاعات).
- محدودية إستخدام التقنيات المعاصرة المتقدمة بما في ذلك تدني مستويات ونوعية البحث والتطوير.
- إستمرار العجز الخارجي القائم في الميزان التجاري والعجز الداخلي المتمثل في عجز الميزانية

العامة خصوصا.

- الإنفتاح الإقتصادي الواسع على القطاع الخارجي إلى درجة الخضوع للهيمنة أو التبعية للقوى المهيمنة. إذ أن الإنتقال التام من التنمية ذات التوجه الداخلي إلى الإنفتاح المفرط على السوق العالمية قبل إجراء التهيئة التامة، لابد أن يؤدي إلى كوارث إقتصادية كبيرة، فبعد أن تم تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي (إعادة الهيكلة) ومقوماته كانت: تحرير الأسواق، الخصخصة والإندماج في السوق العالمية أو ما يسمى بـــ"**العولمة**". فقد تكون نجحت هذه السياسة في تحقيق ما يسمى إحداث الإستقرار الإقتصادي "Economic Stabilization" بمعنى أنه إذا إنخفض عجز ميزان المدفوعات وقل عجز الموازنة وإنخفض معدل التضخم ، فقد يعد ذلك نجاحا لعملية "الإستقرار" وليس لتطبيق برامج الإصلاح. بمعنى أن تلك البرامج لا تؤدي إلى إنطلاقة تنموية، بل إلى إنكماش في مستوى النشاط الإقتصادي، يصل إلى مستوى الكساد وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع في مستوى البطالة بأنواعها.

3- إجتماعيا:

تعاني البلدان العربية من تخلف إجتماعي تتمثل مؤشراته:

- تعاظم أبعاد الفقر وإتساعه وإنتشاره.
- التفاوت الكبير في توزيع الدخل.
- إتجاه البطالة نحو الديمومة والإنتشار.
- إرتفاع درجة الأمية.
- غلبة التعليم الكمي على التعليم النوعي في جانبيه: الكفاءة الداخلية (تخلف المناهج وإنخفاض الكفاءة وعدم توافر التسهيلات التعليمية المعاصرة)، الكفاءة الخارجية (عدم مواءمة المخرجات التعليمية لمتطلبات السوق).
- إنخفاض كفاءة النظم الصحية وسوء توزيع خدماتها وإرتفاع تكاليفها.
- هجرة الأدمغة العربية.

4- أمنـــيـــــا:

يواجه الأمن القطري العربي تهديدات واسعة، نذكر منها:

- التهديد المائي.
- التهديد الغذائي.
- التهديد العسكري بإعتماد التسليح على مصادر أجنبية إحتكارية.

- تهديد حالات الصراعات الإثنية، الطائفية والدينية بتجزئة البلدان العربية التي تعاني من إشكالية تنوع البنية الإجتماعية.
- التهديد البشري، وذلك لتعاظم أهمية القوى العاملة الأجنبية في القوى العاملة العربية وخاصة في أقطار الخليج.هذا من جهة، ومن جهة أخرى إرتفاع معدلات النمو السكاني غير المنظمة وتراجع قدرات إحتوائها بفاعلية.
- التهديد الثقافي بسبب تأثيرات العولمة التي تخترق المجتمع العربي في العديد من مرتكزات وجوده.

5- بيئـــيـــا:

يعد التلوث البيئي أحد أهم القضايا التي تتصاعد في المرحلة الحالية، بفعل التطور الصناعي في الدولة العربية . إذ تمتد الآثار البيئية للصناعة عبر جميع المراحل المتصلة بالعملية الصناعية، إبتداء من إستخلاص المواد الأولية وتهيئتها وما يتعلق بذلك من تدهور بيئي للموقع والنظام الأيكولوجي السائد وإستنزاف للموارد الطبيعية، ويتواصل هذا التأثير عبر عمليات التصنيع حتى الوصول إلى المنتج الرئيسي وما يصاحب ذلك من نفايات صناعية غازية وسائلة وصلبة، وتأثيرها السلبي على الهواء والمياه والتربة وأنظمتها.

II-التحديـــات العربيـــة-العربيـــة:

من التحديات المطروحة على واقع البلدان العربية:

1-التحديات السياسية والإستراتيجية:

من أهم التحديات التي تعاني منها المنطقة العربية هي:

أ-التجزئة: أي تجزئة الإقليم العربي إلى عدة دول يغلب على تفاعلاتها فيما بينها السلوك الصراعي مع حساسية النخب الحاكمة المفرطة إزاء السيادة وسعيها المستمر إلى تأكيد الهوية الوطنية للدولة القطرية. وهذا ما يؤدي إلى تشتيت القدرات العربية إضافة إلى بعض القضايا التي تعمل كعائق لبناء نظام عربي موحد، كالصراع العربي-الإسرائيلي، إحتلال العراق وما ترتب عنه من إنهيار الثقة في المواثيق العربية،والنظام العربي ومدى فاعليته وقدرته على تحقيق الأمن والتعاون بين أطرافه،إضافة إلى وضع مسألة السيادة والشرعية داخل البلاد العربية محل قوسين (ما يسمى بهشاشة الكيان العربي سياسيا وعسكريا) بسبب إحتلال دولة عربية ذات سيادة وإعتقال رئيسها ثم محاكمته.

ب-التطرف والإرهاب: تصاعدت منذ أوائل عام 1992 أعنف موجة للعنف السياسي تشهدها المنطقة

في تاريخها الحديث، وإمتدت هذه الموجة لتشمل العديد من الدول العربية، لتؤثر في نمط العلاقات القائمة بين أطرافها بعضها البعض، وبينها وبين أطراف غير عربية، وأدى ذلك إلى تحول العنف والإرهاب إلى مصدر أساسي لعدم الإستقرار في العالم العربي.

2-التحديات الأمنية والعسكرية:

تعيش المنطقة العربية تحديات أمنية وعسكرية عديدة، تعاني من نتائجها وآثارها. إذ نتيجة لتاريخ الحدود في الشرق الأوسط وفي شمال إفريقيا تواجه المنطقة اليوم تسعة عشر خلافا حدوديا وسبعة خلافات حول الحدود البحرية وأحد عشر

خلافا حول الموارد، وأربعة خلافات حول المياه[2].

حيث في الخلافات الحدودية نجد في شمال إفريقيا: مطالبة المغرب بالصحراء الغربية والخلاف بين مصر والسودان، وفي الشرق الأوسط: التوتر في شبه الجزيرة العربية بين قطر والبحرين، وبين قطر والمملكة العربية السعودية، وبين المملكة واليمن[3].

III-التحديـــات الإقليميـــة:

من أهم التحديات الإقليمية المطروحة على واقع البلدان العربية نجد حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من آثار وتداعيات، مسيرة التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي، ثم إحتلال العراق وما تعرضت له المنطقة من محاولات مكثفة يقودها أكثر من إتجاه لترتيب الأوضاع الأمنية بها.كما تتعرض بعض الدول العربية لمخاطر عديدة من جراء تصاعد تسلح أو طموحات أطراف إقليمية مختلفة.

إضافة إلى الخلافات الحدودية بين الدول العربية والدول غير العربية، كالخلاف الليبي التشادي في شمال إفريقيا، والخلاف العراقي الإيراني، الخلاف الإيراني الإمراتي و مسألة الحدود الإسرائيلية مع الدول العربية المجاورة في منطقة الشرق الأوسط، وما تسمح به الخلافات البحرية والخلافات حول الموارد لدول غير عربية بالتدخل والتحكم في مصادر حيوية بالنسبة للمنطقة العربية وأهمها الخلافات حول المياه مما يجعل الأمن المائي العربي محل تهديد.

كما تلعب التكتلات الإقتصادية الإقليمية دورا هاما في مجال التأثير على الإقتصادات العربية، ويأتي في مقدمتها التكتل الإقتصادي الأوربي، وذلك بالنظر إلى الإرتباطات الوثيقة التجارية، والتقنية والنفطية بين أوربا والدول العربية، وما تطرحه هذه القضية من ضرورة إعادة

النظر في مسألة الشراكة الأورو-عربية، بضرورة إيجاد تكتل عربي لمسايرة هذا الإتجاه.

IV- التحديـــات الدوليـــة:

شهدت الساحة الدولية مجموعة من التحولات الكبرى كان لها الأثر المباشر وغير المباشر على التطورات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية في الوطن العربي. ومن أبرز هذه التحولات: سقوط حائط بارلين، إنتهاء الحرب الباردة بتفكك الإتحاد السوفياتي، بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، إتساع نطاق ظاهرة التحول الديموقراطي على الصعيد العالمي، تنامي ظاهرة العولمة بكل أبعادها، ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتطرح العديد من القضايا والتساؤلات حول الواقع السياسي في الوطن العربي والعالم الإسلامي.

فقد كان **لإنتهاء الثنائية القطبية** بسقوط الإتحاد السوفياتي وما نجم عنه من غياب آليات الضبط القديمة للسلوك الدولي للدول الصغيرة والمتوسطة -بعد أن كان غالبها خاضعا لعلاقات التحالف مع إحدى القوتين العظميين أو على الأقل بعد أن كانت ملتزمة بمراعاتها- الأثر المباشر والدور الفعال في بروز و طرح العديد من التحديات على واقع البلدان العربية. ولعل أهمها تنامي التدخل الأمريكي في المنطقة، بحجة إدارة الأزمات الدولية لمرحلة النظام العالمي الجديد، من منطلق عبر عنه أحد المفكرين الأمريكيين وهو " أنطوني ليك" "Anthony Lake" أن الأزمة تكمن في نشأة " دول الإرتداد " أي الإرتداد عن النظام العالمي الجديد "Back Lash States" ومعظمها حسب هذا المنظور تقع في المنطقة العربية[4].

ومن أهم أسباب تعزيز الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية أيضا؛ **تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001**. حيث إعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في حالة حبر ضد الإرهاب، حرب ساحتها العالم كله، ومن ثم أعطت لنفسها حق التدخل المباشر دون الحاجة إلى الرجوع إلى الأمم المتحدة. وبذلك تجاوزت حقوق السيادة للدول العربية، حيث شمل هذا التدخل توجيه الحكومات العربية نحو إجراء تعديلات في المناهج التعليمية، وفي مضمون الرسالة الإعلامية المكتوبة، المسموعة والمرئية في إتجاه تقليل التركيز على ثقافة المقاومة أو الثقافة الجهادية وتقليل العداء للغرب و الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. كما إتخذ هذا التدخل ذريعة له دعم الديموقراطية وحقوق الإنسان، وللحفاظ على مكانتها في المنطقة العربية لما تمثله هذه الأخيرة بالنسبة لها، قامت الولايات المتحدة بتوظيف حلف شمالي الأطلسي ليكن أحد آلياتها لفترة ما بعد الحرب الباردة بعد أن تغير دوره. كما عملت على تنفيذ إستراتيجياتها وسياساتها المعززة لهيمنتها في المنطقة على حساب الأمن العربي وذلك عن طريق:

- نقل الحرب من أفغانستان إلى العراق والتهديد بنقلها إلى مناطق أخرى (السودان، الصومال، ...).
- وضع منظمات الكفاح المسلح العربية مثل حركات حماس والجهاد وحزب الله في قائمة المنظمات الإرهابية.
- إستمرار العمل بسياسات ربط المنطقة برباط التبعية الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية.
- خلق قناعة عربية بإستحالة هزيمة إسرائيل عسكريا والسعي لقبولها في المنطقة.
- إتباع إستراتيجية التفكيك بتفعيل الصراعات الداخلية في البلدان العربية، كالحالة اللبنانية ومشكلات الأقليات في العراق والجزائر والسودان.
- إتباع إستراتيجيات العزل والإحتواء والتأديب ضد الأقطار العربية التي تعتبرها مارقة.
- محاولة تذويب النظام العربي في نظم بديلة ليست العروبة من مقوماتها، كالمشروعات الإقليمية (الشرق أوسطية و المتوسطية والتجمعات الإفريقية وتجمع دول المحيط الهادي).
- إفقار النظام العربي من الأوراق التي يستطيع الضغط بها خاصة النفط والفوائض المالية.
- تعريض أمن المياه العربية للخطر عن طريق إثارة التوترات في العلاقات بين الدول العربية ودول منابع الأنهار الكبرى خارج الوطن العربي، كتحريك تركيا ضد سوريا والعراق، وتحريك أثيوبيا ضد السودان ومصر.
- تفعيل آلية التجزئة في المنطقة العربية بإثارة الصراعات العربية–العربية[5].

إضافة إلى هذه النقاط، تعتبر **التحديات الإقتصادية والتنموية** ذات أهمية كبيرة، خاصة في ظل تصاعد دور المتغيرات الدولية والدفع بإتجاه التحرك نحو إتباع إستراتيجيات إقتصادية ذات مضمون معين، أو في التأثير على أوضاع إقتصادية ومالية عربية مختلفة، أو فيما تمثله من قيود على محاولات التطوير والإصلاح الإقتصادي العربي. وهي تحديات و قضايا مرتبطة بالتكتلات الإقتصادية الحديثة وأثرها على العمل الإقتصادي العربي، وضريبة الكاربون المقترحة وأثرها على التنمية في الدول العربية المنتجة للنفط، ونقل التكنولوجيا إلى الدول العربية وأثرها على التنمية الإقتصادية، ثم حماية وضمانات الإستثمارات الأجنبية في كل من التشريعات الأجنبية العربية.

ثانيا: أولويات اتجاهات التدريس والبحث في مجال العلوم السياسية في البلدان العربية:

بناء على رصد أهم التحديات التي تواجه البلاد العربية في ظل المتغيرات القطرية، العربية–العربية، الإقليمية والدولية، وذلك على مستوياتها الأكثر إلحاحا وخطورة، وتحليل أهم أبعادها، وإبراز أهم مظاهرها والتي كان الهدف منها التوصل إلى رؤية عامة وذلك من خلال التحليل العلمي

السياسي لأهم القضايا التي تواجه المنطقة، يمكننا طرح وإقتراح أهم إتجاهات التدريس ومواضيع ومجالات البحث في العلوم السياسية والتي يتوجب على الأطراف المعنية وهي الجامعات ومراكز البحوث والدراسات والجمعيات في البلدان العربية أخذها بعين الإعتبار وعلى محمل الجد من أجل البحث فيها، دراستها وتحليلها والمضي أماما بمجال البحث في العلوم السياسية. ومن ثم إمكانية التوصل إلى نتائج علمية دقيقة يمكن من خلالها إقتراح الحلول، السياسات والإستراتيجيات اللازمة التي يتوجب على صانعي القرار في البلاد العربية تبنيها من أجل مواجهة هذه التحديات، وهذا لن يكون ممكنا إلا في إطار ربط مراكز البحوث والدراسات في البلاد العربية بمراكز صنع القرار حتى تكون سياسة الدول العربية أكثر علمية، منطقية، وأكثر دقة. وتتمثل هذه المجالات فيما يلي:

I. النظم السياسية:

يعتبر حقل النظم السياسية المقارنة من أهم فروع العلوم السياسية التي يتوجب على الباحثين والمختصين العرب في مراكز البحوث والجامعات دراسته، البحث فيه وتدريسه، وذلك لما شهد هذا الحقل من تطورات ملحوظة خلال الربع الأخير من القرن الماضي، ساهمت في حدوث هذا التطور عدة عوامل منها: حدوث تطورات وتحولات سياسية، إقتصادية و إجتماعية ملموسة على الصعيد الداخلي في الأقطار العربية منذ ثمانينات القرن العشرين. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، إسهام التطورات الكبيرة التي جرت على الصعيدين الإقليمي، والدولي والتي كان لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في التطورات التي شهدتها النظم السياسية المقارنة.

إضافة إلى هذا، كان لحدوث التطور الملحوظ في البنية المعرفية لحقل السياسة المقارنة من حيث المفاهيم والأطر النظرية والتحليلية والأدوات البحثية، الزيادة من أهمية هذا الفرع العلمي والتعليمي، حيث يمكن الباحثين المتخصصين في دراسة السياسات العربية من الإستفادة من بعض هذه الإسهامات الجديدة وتوظيفها في فهم وتحليل ديناميات الحياة السياسية في الوطن العربي.

إذ يتوجب أولا على الباحثين العرب فحص الحالة الراهنة لحقل النظم السياسية العربية من خلال رصد وتحليل أبرز الإتجاهات الحديثة في دراسة هذا النظم، وذلك بالتحليل النقدي لأهم الأدبيات السابقة التي عالجت التطورات السياسية الدخلية في البلدان العربية منذ ثمانينات القرن العشرين. عبر فحص وتحليل المفاهيم النظرية و المناهج والأدوات البحثية التي إعتمدت عليها هذه الأدبيات في تناولها للنظم السياسية العربية، مع رصد أهم القضايا التي شكلت بؤرا ومحاور للتحليل، وكذلك أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الأدبيات بشأن التطور السياسي الداخلي في الدول العربية.

ومن خلال رصد وتحليل الإتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية العربية، يتم التوصل إلى فهم

أفضل للحياة السياسية للوطن العربي، فضلا عن التعرف إلى جوانب القوة والضعف فيها، كما يتم الكشف عن الطبيعة وحدود إسهام الباحثين العرب في دراسة النظم السياسية العربية مقارنة بإسهامات الباحثين الأجانب في هذا المجال. ما يسهم في طرح بعض القضايا والتساؤلات حول الآفاق المستقبلية لدراسة النظم العربية، مع تحديد ملامح أجندة بحثية بالموضوعات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة[6].

الأمر الذي يسمح بتبلور وإقتراح إتجاهات حديثة في دراسة وتدريس النظم السياسية المقارنة تزامنا مع التطورات والمستجدات التي لحقت بالمفاهيم والمناهج المعنية على الصعيدين النظري والتطبيقي. ولعل أهم هذه الإتجاهات هي:

1- إتجاه التعددية السياسية والتحول الديموقراطي:

حيث يجب أن تهتم الدراسات في هذا الإتجاه بتحديد المفاهيم الرئيسية التي يستند إليها، كما تقوم برصد مراحل تطور الإهتمام الأكاديمي بهذا االموضوع، وذلك برصد وتحليل أسباب تعثر عملية التحول الديموقراطي في الوطن العربي، وسبل تفعيل وتعزيز هذه العملية، بإعتبار أن الديموقراطية أحد المتطلبات الضرورية لتمكين الوطن العربي من الخروج من حالة العجز والتردي التي يعانيها منذ عقود[7].

2- إتجاه المجتمع المدني وعلاقته بالدولة:

وذلك بالقيام بدراسات رصد وتحليل واقع المجتمع المدني في الدول العربية، طبيعة وعلاقة هذا الأخير والدولة، علاقته بعملية التحول الديموقراطي وتحليل تأثيرات المجتمع المدني العالمي في تنظيمات المجتمع المدني.

3- إتجاه الإقصاد السياسي الجديد في دراسة النظم السياسية العربية:

بالتركيز على دراسة أنماط العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو سياسي وما هو إقتصادي، كقضية الدولة الريعية (دول نفطية تحصل على نسبة كبيرة من دخلها من مصادر خارجية وليس من عمليات إنتاجية داخلية) وما تمثله من تأثيرات في عملية التحول الديموقراطي والإصلاح السياسي في الدول العربية. كما يجب الإهتمام بكل من قضية طبيعة وحدود دور الدولة في ظل سياسات التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي التي تنتهجها الدول العربية، وقضية العلاقة بين التحرير الإقتصادي والتحرير السياسي.

4- النظام الدولي والتحولات العالمية في دراسة النظم السياسية العربية:

وذلك بالإهتمام برصد وتحليل إنعكاسات بعض المتغيرات الدولية على التطور السياسي في الوطن

العربي.

الـــدولـــــة: يجب أن يؤخذ موضوع الدولة حيزا كبيرا في إهتمامات باحثي العلوم السياسية، خاصة وأن هناك عوامل عديدة خلال السنوات الأخيرة تدفع إلى ذلك، وأبرزها:

- إتساع الجدل حول طبيعة وحدود دور الدولة في عملية التنمية في البلدان العربية، خاصة فيما يتعلق بتحديد أسس وأولويات السياسة الاقتصادية، وإنشاء البنية التحتية الرئيسية، وتوفير مقومات الأمن والاستقرار، وتأكيد سيادة القانون ، وتطوير النظام التعليمي والتدريسي، وتخفيف أعباء سياسات الإصلاح الاقتصادي على الفقراء ومحدودي الدخل من خلال تطوير شبكات الأمان الاجتماعي.
- تنامي ظاهرة العولمة بأبعادها السياسية والإعلامية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، وما تتركه من تأثيرات قائمة ومحتملة في الدولة القومية، حيث يبدو وكأن مكانة الدولة وسلطاتها وسيادتها تتراجع أمام موجات العولمة، ما يدفع الباحثين إلى التساؤل عن مستقبل هذه الدولة في ظل هذه التحولات.
- التركيز على طبيعة الدولة في الوطن العربي بإعتبارها الإطار السياسي والمؤسسي الذي تجري داخله مختلف العمليات والتفاعلات السياسية وغير السياسية. ولذلك يجب تسليط الضوء على دراسة الدولة القطرية العربية وأهم أبعادها وملامح الأزمة البنائية التي تعانيها، وذلك بطرح أبرز قضايا و إشكالات التطور السياسي والإجتماعي في الوطن العربي[8].

II. **الدراســـات التنمويـــة:**

يتعين على الباحثين والمختصين العرب في الجامعات ومراكز البحوث والدراسات العلمية إعطاء الأهمية اللازمة لهذا الفرع العلمي والتعليمي وذلك بتبني فكرة محورية مفادها أن السبيل إلى تحقيق التنمية في البلدان العربية يكون بالتجديد المستمد من الثابت الحضاري وشرعية وخصوصية المجتمع العربي، بدلا من محاكاة النمط الغربي أو ما يسمى بالحداثة.

ولعل أول ميدان من ميادين التنمية التي يتوجب الإهتمام به هو النهوض بتنمية البحث العلمي في الجامعات العربية. إذ أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي هي البوابة الحقيقية للخروج من محيط التخلف الحضاري وما واكبه من تبعية فكرية وإغتراب إجتماعي وإستلاب ثقافي. وهي المنفذ لتحقيق التقدم المتكامل الجوانب الذي يرتكز على ثوابت الأمة العربية الإسلامية. خاصة وأن الصراع الحضاري بين الأمم يرتكز على سلاح العلم والمعرفة. ولعل ما تعانيه بلادنا العربية اليوم من مشاكل تنموية عديدة تمس جميع المجالات:السياسية، الإقتصادية

والإجتماعية يرجع أصل الخلل فيها إلى إهمال المجال العلمي والإستثمار في الميادين المعرفية، وركزت على تقليد المظاهر المادية الحضارية الغربية.

كما يتوجب على الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة أن تولي إهتماما كبيرا بالتنمية السياسية وذلك تماشيا مع ما تشهده الساحة الداخلية للبلدان العربية من تطورات سياسية هامة، وما يصاحب هذه التطورات من عمليات وإجراءات تستهدف تحديث النسق السياسي داخل البناء الإجتماعي لها. وهنا يكمن موضوع التنمية السياسية، حيث تتناول بالدرس والتحليل والتفسير والتنظير الحياة السياسية في الأبنية الإجتماعية. كما تغوص إستقصاء ومقارنة بين المتشابهات والإختلافات داخل المجتمع الواحد خلال إنتقاله من حقبة أو مرحلة تاريخية إلى أخرى أكثر تطورا.

إضافة إلى وجوب الإهتمام بموضوعي التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية وذلك لما لها من أهمية ودور في إيجاد حلول للمشاكل والتحديات المطروحة على واقع البلدان العربية وبالتالي إمكانية الخروج من دائرة التخلف والفقر.

III – موضـــوع الإرهـــاب :

طغى تعبير " الإرهاب "في السنوات الأخيرة على ما سواه من التعابير السياسية في الخطاب الغربي لوصف أي نوع من أنواع النضال المسلح حتى ولو كان هدفه التحرير من الإستعمار أو العنصرية أو من الأنظمة الإستبدادية. ومشكلة هذا المفهوم (الإرهاب) أنه لا يرتكز إلى معيار محدد وثابت يميز أعمال المقاومة والكفاح المسلح من أجل حق تقرير المصير المقررة في نصوص القانون الدولي لا سيما ميثاق الأمم المتحدة عن غيرها من الأعمال الجرمية.

وعليه، يتوجب على الباحثين العرب وضع وتحديد معايير للتمييز بين الإرهاب والكفاح المسلح المشروع واللذان يختلفان حسب مقاييس عدة أهمها: الغايات، أساس المشروعية، أهداف النشاط، أشكال النشاط والرسالة.

IV – الدراســـات الأمنيـــة:

عرف حقل الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة حوارات ساخنة تدور أساسا حول محاولات توسيع وتعميق هذا المجال إلى قضايا ومسائل تقع خارج نطاق الإهتمامات التقليدية المنصبة على الصراع العسكري بين الدول، وهنا تبرز أهمية البحث وتدريس مجال الدراسات الأمنية، والحوارات حول طبيعة الأمن، معانيه ومدلولاته خاصة خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما تتميز به من سلوكات و ديناميكيات أمنية معقدة. حيث إتسع مفهوم الأمن ليشمل مسائل تتعلق بالجوانب الإقتصادية، البيئية، الديموغرافية والهوية. سواء بإعتماد المجتمع كموضوع مرجعي أو

بالنزول إلى الفرد/الإنسان كموضوع للأمن في إطار عالمي شامل، أو بالحفاظ على الدولة كموضوع مرجعي وحيد بتوظيف مفاهيم جديدة للأمن مثل:الأمن المشترك، التعاوني، الجماعي،...إلخ[9].

ومنه، ومن خلال كل هذه التحولات والتطورات الشاملة، يتوجب على الباحثين العرب إيجاد صياغة مناسبة لمفهوم الأمن من منطلق قومي عربي أي يرتبط بكيان الأمة، مما يجعله حقيقة متواجدة بينما يؤدي ربطه بالدولة القطرية إلى عدم إمكانية الحديث عن أمن قومي عربي إلا على أنه مجموع أمن الدول العربية. كما يجب دراسة مصادر إنكشاف الأمن العربي وهي: التجزئة، التخلف، التبعية والخلل المزمن في السياسات الإقتصادية والإجتماعية مع الأخذ بعين الإعتبار المبادئ التي تحكم عملية صيانة هذا الأمن.

V – الدراســات الإستراتيجيــة:

شهدت الدراسات الإستراتيجية تطورا كبيرا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتغير نمط العلاقات الدولية والتفاعلات في النظام الدولي، حيث أصبح الفكر الإستراتيجي يدور حول تحديد طبيعة التحولات الهيكلية في الوقت الحاضر والمستقبل التي يمكن حدوثها في أجهزة وهيكل النظام الدولي والإقليمي والداخلي، وكيفية تطوير الأمن للمواجهة هذه التحولات على المستويات الثلاثة[10].

ومنه، يجب الإهتمام أكثر بالدراسات الإستراتيجية بإعتبارها ميدانا أكاديميا للبحث وموضوعا يتم تدريسه في الجامعات العربية على نحو صارم. مع إبراز قيمتها في تدريب العقول وإسهامها في دولة المعرفة. مع الأخذ بعين الإعتبار القضايا الإستراتيجية التي تهم البلدان العربية، ولعل أهمها هو بناء تعاون عسكري بين الدول العربية، وهي إحدى القضايا الملحة في الوقت الحالي، لاسيما في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي العربي، وبعد إحتلال العراق، وفي ضوء تصاعد محاولات ضبط تسلح المنطقة في إطار مساعي عدة دول كبرى. وهذا التعاون لا يمكن أن تتكون نواته، أو ترصف قاعدته إلا في ظل نطام عربي إقليمي متكامل.

VI – إدارة الأزمــات:

مع زيادة حدة التغيرات الجيوتاريخية، زادت إجمالا حدة المشكلات/الأزمات الدولية وتواكبت مع نشأة نظام عالمي جديد، ولذلك يجب الأخذ بعين الإعتبار في الدراسات والبحوث المقامة في الدول العربية التفكير في الصيغ المحتملة لإدارة الأزمات الدولية الحادة. في هذه المرحلة من النظام العالمي، وذلك بتتبع تطور مفهوم الأزمة ودراستها من زاوية بنيوية–وظيفية كما يجب رصد أطر

إدارة الأزمات في النظام العالمي الجديد وهي: (أ)- إطار الأمم المتحدة بتتبع آدائها في النظام الحالي والتنبؤ بمستقبل هذا الدور[11]. (بـــ)- إطار السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الأزمات الدولية وخاصة بعد حربها ضد العراق. (جـــ)- إطار المنظمات الإقليمية الجديدة[12].

كما يتوجب على الباحثين العرب الإنطلاق من مقاييس مبدئية قومية لتحديد ماهية الأزمة من منظور عربي والكشف بأن الأزمة ليست بالضرورة تلك التي تتميز بدرجة مرتفعة من الممارسات التناحرية لكنها تتضمن الأزمات الداخلية-الخارجية التي تحول دون تحقيق الوحدة والتحرر القوميين لا سيما أن هذه الأزمة البنيوية هي التي تفسر إستمرار الأزمات الظاهرة في الخليج وعلى الجبهة مع إسرائيل... إلخ.

VII - الدراســـات المستقبلـــية:

يعود النهوض بواجبات البحث في المستقبل من قبيل الفريضة القائمة في البلاد العربية، وذلك لما لهذا الحقل العلمي من أهمية كبيرة في مجال العلوم الإجتماعية عامة والعلوم السياسية على وجه الخصوص هذا من جهة، ومن جهة ثانية لندرة البحوث المستقبلية في البلاد العربية وذلك لأسباب عديدة منها: الإدارية، المالية،...إلخ. وهذا ما يجعلنا ننوه ونؤكد على ضرورة إدراج البحوث المستقبلية على سلم أولوياتنا العلمية العربية، خصوصا وأن البلاد العربية اليوم تعيش في ظل عالم يتميز بالتغيرات المتلاحقة في شتى ميادين العلم والتكنولوجيا والإقتصاد والإجتماع والسياسة والثقافة. كما أنه يشهد درجة عالية من الترابط والإعتماد المتبادل غير المتكافيء بين الدول.

فإدراكا ووعيا من الدول المتقدمة بكل هذه المتغيرات من جهة وبأهمية الدراسات المستقبلية من جهة ثانية، أصبحت هذه الدراسات من الحتميات، حيث لا يمكن الإستغناء عنها وهي تشهد نموا متسارعا بها. وعليه وإن كان الأمر كذلك عند الدول المتقدمة التي تمتلك أسباب القوة والتقدم، فإنه يتوجب على الدول النامية عموما والدول العربية على وجه الخصوص -لما تمثله من أهمية إستراتيجية لهذه الدول- التي تسعى إلى بناء نفسها والعثور على موقع أفضل لها على خريطة تقسيم العمل الدولي أن تشارك بفاعلية في صناعة مستقبلها. وذلك عن طريق الدراسات المستقبلية والبحوث الإستشرافية، بتأسيس وبناء مراكز ومعاهد بحثية وجمعيات علمية متخصصة في هذا الحقل العلمي الجد مهم، الذي يساعدنا على التحكم في المستقبل وجعله أفضل بدرجة ما. وذلك بفضل ما يؤمنه من منافع متعددة أهمها: بناء إطار فكري يهتم بتفسير وتحديد طبيعة المشاكل والتحديات التي تواجه التطور الإنساني في المستقبل، وتوجيه القادة السياسيين وتحضيرهم لمواجهة البدائل المستقبلية المختلفة عن طريق رصد وتوظيف الإمكانيات والشروط المطلوبة للوصول إلى

تحقيق البديل المناسب[13].

الخـاتمــة:

تواجه البلدان العربية اليوم العديد من التحديات، تنبع من مستويات مختلفة منها القطرية، العربية–العربية، الإقليمية والدولية، وذات أبعاد مختلفة منها السياسية، الإستراتيجية، الأمنية، العسكرية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والبيئية... إلخ. تجعل واقع هذه البلدان مضطرب، غير آمن وغير مستقر، الأمر الذي يضع أبناء هذه الأمة أمام مسؤولية كبيرة تتمثل في إيجاد الحلول وإقتراح وتقديم السياسات والإستراتيجيات اللازمة لمواجهة هذه التحديات. ولعل أول من يفترض به تحمل هذه المسؤولية قبل الممثلين السياسيين وأصحاب صناعة القرار هم الباحثون السياسيون العرب. وهذا بالقيام بدراسة وتحليل هذه المشكلات والتحديات للتوصل في الأخير إلى نتائج علمية يمكن ترجمتها في شكل حلول لمواجهة هذه الأخيرة، وإقتراح ما يجب على صانعي القرار في البلدان العربية تبنيه من سياسات وإستراتيجيات لازمة لذلك. إنطلاقا من مبدأ ربط مخرجات العلوم السياسية بالإحتياجات المباشرة وبعيدة المدى للهيئات الحكومية والمجتمع، هذه النقطة تؤدي إلى إدماج منظور جديد للسياسة يسمى: "الإدارة الرشيدة" أو العقلانية في الحكم. ولعله سبب منطقي ووجيه لتتخذ العلوم السياسية في البلدان العربية إنطلاقة جديدة.

وبإعتبار أن الواقع شكل دائما الأساس لفهم وتفسير وتطوير العلوم السياسية ونظرياتها، يجب أن يعمل الواقع في البلدان العربية كدافع ومحرك لبروز وتبني إتجاهات تدريس عديدة ومواضيع بحثية متنوعة في جامعات ومراكز البحث والدراسات والجمعيات في البلدان العربية، تماشيا مع ما تشهده هذه البلدان من تحديات عديدة ومتنوعة، ولعل أهم هذه المواضيع والإتجاهات: دراسة النظم السياسية، الدراسات التنموية، موضوع الإرهاب، الدراسات الأمنية، الدراسات الإستراتيجية، موضوع إدارة الأزمات والدراسات المستقبلية. والتي بدورها يمكن أن تصبح إما أقسام أو تفرعات جديدة في شعبة العلوم السياسية، أو تخصصا لطلبة مرحلة ما بعد التدرج، على أن تدرس على أسس عربية ثقافية وسياسية وتاريخية...إلخ. أي أن لا تكتفي بالنقل عن "العالم" وإنما تعمل على تبيئة ما تنقله أو أن تبتكر أطرا ومفاهيم تتسق مع الأسس المجتمعية الواقعية في عالمنا العربي والإسلامي.

الهوامش:

(1) محمد طه بدوي، **المنهج في علم السياسة**(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2000).ص 05.

(2) جورج جوني، **مسائل الحدود العربية/العربية والشرق أوسطية وإنعكاساتها على الأمن القومي العربي،**

من كتاب: تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية(الطبعة الثانية، بيروت: دار بلال للطباعة، 1998). ص 135.

(3) لمزيد من المعلومات أنظر: نفس المرجع. ص –ص 136-139.

(4) فؤاد نهرا، **مفهوم الأزمة في النظام العالمي الجديد**، معلومات دولية، العدد 57، صيف 1998. ص 08.

(5) مدحت أيوب، **الأمن العربي في عالم متغير**،من كتاب: الأمن القومي العربي في عالم متغير(الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003). ص –ص 32-33.

(6) حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الإتجاهات الحديثة في دراستها**(الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005). ص 12.

(7) حول تعريف الديموقراطية أنظر:

- GUYHER Met, BERTRAND Badie et autre, **Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques**(3ème édition, Paris : Armand Colin, 1998). P-P 74-78.

(8) لمزيد من المعلومات حول تأثير ظاهرة العولمة على البلدان العربية أنظر:

عمار جفال، **مسارات العولمة و أشكال الإستجابة في الأقطار العربية**، شؤون الأوسط، عدد 107، صيف 2002.

(9) لمزيد من المعلومات حول الدراسات الإستراتيجية أنظر:

كولن غراي، **جديد الدراسات الإستراتيجية: كيف تساعد النظرية التطبيق؟**، شؤون الأوسط، العدد 45، أكتوبر 1995.

(10) لمزيد من المعلومات حول الداسات الأمنية أنظر:

- HELENE Viau, **La théorie critique et le concept de sécurité en relations internationales**, CEPES, note de recherche N°8, Janvier,1999.

(11) حول دور الأمم المتحدة أنظر:

-JAMES N. Rosenau, **The united nations in a tuurbulent world**(Boulder and London: Lynner publishers,1992).

(12) أنظر: هيثم أبو السعود، **المجتمع وإدارة الأزمات**، معلومات دولية، العدد 57، صيف 1998.ص – ص 32-35.

(13) حسين بوقارة، **الإستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 21، جوان 2002. ص 197.